

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: «فاو» طوّرت أداة لقياس فعالية استخدام المياه في الري
- تحليل إخباري: ماذا تريد أمريكا من الصين؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

مورجان ستانلي: سندات الأسواق الناشئة تحافظ على جاذبيتها

موقع مباشر

قالت كبيرة محلي استثمار الدخل الثابت في مورجان ستانلي إن سندات الأسواق الناشئة تحافظ على جاذبيتها للاستثمار رغم أن ارتفاع أسعار الفائدة يضر بأسواق الدين العالمية.

وأوضحت ميشيل كوشما في تصريحات لمحطة "سي إن بي سي"، أن كلاً من البرازيل، وكولومبيا، وإندونيسيا، والأرجنتين تعد من الأسواق النامية الجاذبة للاستثمار.

وأكدت كوشما أن تحسن النشاط الاقتصادي العالمي سيفيد في الاستثمار بسندات الأسواق النامية، على الرغم من تأثيره السلبي على الاستثمار بها في الدول المتقدمة.

وأشارت المحللة إلى أن قوة الدولار تمثل خطراً على الأسواق الناشئة، خاصة أن الشركات والحكومات بتلك الأسواق زادت من ديونها الدولار، لافتة إلى صعوبة وضع الشركات مقارنة بالحكومات.

وضافت شركات وحكومات الأسواق النامية ديونها خلال الربع الأول من 2017 بإصدار سندات بقيمة 179 مليار دولار على أساس سنوي، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال.

الصين ترصد مخاطر البطالة الجماعية وتتعهد بمزيد من الدعم

(رويترز)

قالت الحكومة الصينية إن مخاطر البطالة الجماعية في بعض المناطق والقطاعات تفاقمت وتعهدت بمزيد من الدعم المالي والنقدي لمواجهة الزيادة المحتملة في معدل البطالة.

وتخطط الحكومة لخفض الطاقة الفائضة وغير المستغلة في قطاع التعدين والصناعات "الملوثة للبيئة" خلال العام الحالي في إطار جهود لتحديث اقتصادها والحد من التلوث. غير أن هذه الخطوة تهدد بتسريح الملايين.

وقالت الحكومة إن الصين تواجه "تناقضات هيكلية كثيفة" في سوق العمل الراهنة لكنها يجب أن تضع التوظيف على قمة أولوياتها وأن تتعامل مع التحديات الجديدة للحفاظ على استقرار معدل التوظيف لديها.

واستقر معدل البطالة الرسمي في الصين، الذي يشمل فقط سكان المدن المسجلين، عند نحو أربعة بالمئة لأعوام رغم التباطؤ الاقتصادي الذي أدى لانخفاض معدل النمو من مستوى في خانة العشرات إلى أدنى مستوى في 25 عاما عند أقل من سبعة بالمئة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقالت الحكومة في نشرة على موقعها الإلكتروني إنها ستواصل تشجيع المشروعات التجارية ودعم ازدهار الشركات الصغيرة كوسائل مهمة لخلق المزيد من فرص العمل عن طريق بناء المزيد من المناطق الصناعية الناشئة وقواعد النمو إضافة إلى تقديم المزيد من الحوافز الضريبية للمبتدئين.

وأضافت أن خريجي الجامعات والعمال في القطاعات المتضررة من خفض الطاقة الإنتاجية مثل الصلب والفحم والكهرباء المولدة باستخدام الفحم من "الفئات المهمة" التي تحتاج لدعم إضافي.

وقالت تقارير الإعلام الرسمي أن الصين أتاحت 3.34 مليون فرصة عمل جديدة خلال الربع الأول من العام الحالي وساعدت نحو 720 ألف عامل جرى تسريحهم في العثور على فرص عمل جديدة في العام الماضي.

وقال تقرير العمل الحكومي للعام الحالي إن بكين تسعى لخلق 11 مليون فرصة عمل إضافية في العام الحالي أي ما يزيد على هدف العام الماضي بمليون فرصة عمل.

الإنتاج العالمي من الصلب يرتفع 4.5% خلال مارس

موقع مباشر

ارتفع الإنتاج العالمي من الصلب خلال الشهر الماضي بنسبة 4.5%، مع تواصل نمو الإمدادات في الصين.

وأظهرت بيانات صادرة عن المنظمة العالمية للصلب، اليوم الاثنين، أن الإنتاج العالمي من الصلب ارتفع في مارس الماضي إلى مستوى 145 مليون طن على أساس سنوي.

وبلغ إنتاج الصين - أكبر منتج ومستهلك للصلب في العالم - من الصلب خلال مارس 72 مليون طن بارتفاع 1.8% عن مستواه في مارس 2016، لينمو بذلك إلى أعلى مستوى له على الإطلاق.

كما ارتفع إنتاج الصين من الصلب خلال الربع الأول بنسبة 4.5% مسجلاً 201.1 مليون طن.

صندوق النقد الدولي يتراجع عن التزامه بمقاومة الحمائية ويصفها بـ"المصطلح الغامض"

موقع أرقام

تجاهل أعضاء صندوق النقد الدولي التعهد بمقاومة السياسات الحمائية خلال اجتماعات الربيع التي تعقد بالاشتراك مع البنك الدولي، في إشارة قد تعكس قدرة الموقف الأمريكي الجديد على التأثير في الحوار التجاري العالمي.

وقال الصندوق في بيان إنه سيعمل على تعزيز تكافؤ الفرص في التجارة الدولية، لكنه لم يؤكد على تعهده السابق بـ"مقاومة جميع أشكال الحمائية".

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويأتي موقف صندوق النقد الدولي مشابهًا للخطوة التي اتخذها وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين بعد اجتماعهم في مارس الماضي، بعدما خضعوا لضغوط من قبل الولايات المتحدة لعدم تأييد لهجة معارضة صريحة للحماية.

من جانبه، قال محافظ بنك المكسيك والذي يرأس حاليًا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية "أوجستين كارستنز" إن الإشارة السابقة للصندوق بشأن "مقاومة الحماية" أزيلت نظرًا لغموض مصطلح الحماية.

وأضاف خلال مؤتمر صحفي في واشنطن: هدفنا فقط هو الاستفادة من التجارة، لا أحد ينكر ذلك، وأعتقد أن الجميع يتفق أننا بحاجة لتجارة حرة ونزيهة.

الخدمات المالية لبريطانيا لن تكون ضمن اتفاق للتجارة الحرة

رويترز

حذر زعماء الاتحاد الأوروبي بريطانيا أنه لا يمكنها أن تفرض أن صناعيتها للخدمات المالية ستدرج في أي إتفاق للتجارة الحرة بعد خروجها من الاتحاد.

وقال ديبولوماسيون إن سيحذرون بريطانيا من أن افتراضها إدراج صناعيتها للخدمات المالية في أي إتفاق للتجارة الحرة بعد خروجها من الاتحاد.

وحددت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الخدمات المصرفية والمالية ضمن أولوياتها لاتفاق تجاري مستقبلي مع الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا. وستفتح ماي المفاوضات مع الاتحاد في (يونيو) المقبل، في حال فوزها في انتخابات مبكرة دعت إليها.

وحضت فرنسا ودولاً أخرى بالاتحاد على تغييرات في المسودة موضحة موقفها بأن أي إتفاق يسمح لمدينة لندن، المركز المالي الرئيس لأوروبا، بأن تستمر في الحصول على نفاذ سهل إلى أسواق الاتحاد يتعين أن يلزم بريطانيا باستمرار التنظيم والإشراف من جانب بروكسيل.

وقال أحد الدبلوماسيين بعدما أيد معاونون زعماء الاتحاد مسودة ما يعرف بـ «الخطوط العريضة»: «الزعماء الـ 27 لن يدرسوا بالضرورة الخدمات المالية في إتفاق للتجارة الحرة مثلما توقع تيريزا ماي».

"محمد العريان": الأسواق الأمريكية تركز على منظومة الضرائب والقواعد التنظيمية

موقع أرقام

قال كبير مستشاري شركة "أليانز" الألمانية للتأمين "محمد العريان" إن الأسواق الأمريكية تتجاهل المخاطر المؤكدة وترتكز فقط على بعض الإشارات الإيجابية.

وأضاف "العريان" أن الأسواق الأمريكية تركز فقط على منظومة الإصلاح الضريبي المرتقبة بالإضافة إلى تخفيف الإجراءات التنظيمية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

ويبدو "العريان" أقل تخوفاً حيال إغلاق حكومي طالما أن هناك تشريعات تعهدت بها الإدارة الأمريكية والكونجرس باستمرار تمويل الحكومة الفيدرالية.

وأكد "العريان" على أن الأهم من ذلك تبني سياسات اقتصادية داعمة لنمو الاقتصاد الأكبر في العالم.

تدبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

على مصر في ضوء الأوضاع العالمية وضع خطط وسيناريوهات للتعامل مع الوضع الحالي وتطوراته المحتملة مع إجراء تقييم شامل لخريطة التعاملات الخارجية في ضوء التغييرات التي تحدث سواء على مستوى أسواق النفط أو احتمالات حدوث تغييرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة ما يتيح مرونة أكبر في بدائل التعامل المصرية مع أي تداعيات لتلك الأوضاع مستقبلا.

نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجيا، وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

كذلك، فمن المهم التركيز على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظهره في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي تواجه التزايد المستمر في عدد السكان، وفي إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة، وكذلك في استقرار المستوى العام للأسعار محليا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: «فاو» طوّرت أداة لقياس فعالية استخدام المياه في الري

روما - «الحياة»

تطوّرت طريقة قياس فعالية استخدام المياه في الزراعة تكنولوجياً، خصوصاً في الدول التي تواجه ندرة في المياه، بفضل أداة WaPOR الجديدة، التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو). وأشار بيان لـ «فاو» إلى «إطلاق قاعدة البيانات المفتوحة WaPOR، وبات ممكناً للمزارعين الاطلاع على بيانات الأقمار الاصطناعية التي تساعدهم على تحقيق محاصيل زراعية أفضل، والوصول بأنظمة الري إلى أقصى قدراتها». وغرّضت هذه الأداة خلال اجتماع للشركاء بعنوان «مواجهة ندرة المياه في الزراعة: إطار عمل عالمي في مناخ يتغير»، وهي تتيح تحليلاً دقيقاً للمياه المستخدمة في أنظمة الزراعة وتوفّر أدلة عملية على الاستخدام الأفضل لتحقيق أعلى إنتاجية».

ولفتت نائبة المدير العام لمنظمة «فاو» لشؤون التغير المناخي والموارد الطبيعية هيلينا سيميدو إلى أن استخدام المياه «لا يزال يتزايد في وقت يؤدي التغير المناخي إلى تقليص توافر المياه للزراعة، ما يجعل كل قطرة ماء مهمة ويؤكد أهمية تلبية الحاجات المتزايدة للإنتاج الزراعي من خلال زيادة الفعالية».

وتجمع أداة WaPOR بيانات الأقمار الاصطناعية واستخدام قدرات «خرائط غوغل» وتفحصها، لوضع خرائط تظهر الكتلة الحيوية المستخدمة والمحصول الناتج من كل متر مكعب من المياه المستهلكة، وفقاً للمنظمة. ويمكن جعل الخرائط «بمستوى دقة تتراوح بين 30 و250 متراً، وتُحدّث يومياً حتى عشرة أيام».

وأشارت المنظمة إلى أن فريقها لتكنولوجيا المعلومات ومسؤولي الأراضي والمياه «صمم أداة WaPOR من خلال مشروع بكلفة 10 ملايين دولار بتمويل من حكومة هولندا، ليغطي إفريقيا والشرق الأدنى، بتركيز على دول رئيسة يتوقع أن تواجه قريباً ندرة مياه فعلية».

وباتت قاعدة البيانات هذه متوافرة على المستوى القاري على الإنترنت، وستكون مؤمنة على مستوى الدول بدءاً من (يونيو) المقبل، في بنين وبوروندي ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان ومالي والمغرب وموزمبيق ورواندا وجنوب السودان وسورية وتونس وأوغندا والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن. وستتوافر بيانات أكثر تفصيلاً على الإنترنت في (أكتوبر) المقبل، وستبدأ بمناطق تجريبية في لبنان وإثيوبيا ومالي.

وقال مساعد المدير العام لـ «فاو» رئيس دائرة المناخ والتنوع الحيوي والأرض والمياه رينيه كاسترو، إن «دعم مزارعي الحيازات الصغيرة بتوفير البيانات الجغرافية المكانية التي تزيد من توافر المياه وترفع القدرة على مواجهة التغير المناخي، هي المهمة الرئيسية للمنظمة، وهذه الأداة هي خطوة أولى مهمة على هذه الطريق».

وسيدعم معهد «دلفت» للتعليم في مجال المياه التابع لـ «يونيسكو» و«المعهد الدولي لإدارة المياه»، جهود الدول النامية لتعزيز القدرة على استخدام تكنولوجيا جديدة، من خلال وضع استفسارات بيانات مباشرة لها علاقة، وإجراء التحليلات الزمنية وتحميل البيانات المتعلقة بالعوامل المساهمة في تقويم المياه وإنتاجية الأراضي.

وأوضحت «فاو» أن خطة العمل «تنص على تطوير تطبيقات يمكن تشغيلها عبر الهواتف الذكية، لتمكين الاستخدام المحلي للبيانات من قاعدة بيانات فضائية». ويتزايد التركيز «على المحاسبة المائية بصفتها أداة لا غنى عنها، خصوصاً في المناطق التي تشهد نقصاً في المياه». ويشمل ذلك «عمليات التقويم المتناسقة لتوافر موارد المياه، والتي يجب أن تشمل عوامل المناخ وتتطلب الأخذ في الاعتبار التوزيع العادل، وتحديداً في تخصيص المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية وخدمات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

النظام البيئي الأوسع». واستناداً إلى التقديرات، «سيواجه 7 في المئة من سكان العالم نقصاً بنسبة 20 في المئة أو أكثر في موارد المياه المتجددة، في مقابل زيادة درجة مئوية واحدة في الاحتباس الحراري العالمي».

التأثير على مصر:

مع إطلاق مصر لأكبر مشروع لاستصلاح الأراضي في تاريخها وهو مشروع المليون ونصف المليون فدان أعيد طرح ما يسمى "اقتصاديات المياه" وكيفية تحقيق أعلى قدر من الاستفادة منها، لهذا ففي ضوء الأوضاع الحالية التي تواجه قطاع المياه في مصر نرى أنه أصبح من الضروري تكوين لجنة عليا أو مجلس أعلى لتحديد السياسة المائية لمصر خلال الخمسين عاما القادمة وتحديد البدائل المتاحة لعمليات استخدام المياه ورفع القيمة المضافة منها وآليات ترشيد الاستهلاك ووضع اقتصاديات لتحلية المياه وتطوير نظم الري والصرف في مصر بالإضافة إلى تحديث المنظومة الحالية لمياه الشرب ووضع بدائل جديدة لمعالجة مياه الصرف وتحديد آليات الاستفادة من مياه الأمطار والخزان الجوفي المصري وربط التوسعات العمرانية بهذه الاستراتيجية.

كذلك فتمودج المشروع يجب أن يأخذ في الاعتبار الموازنة بين مناخ الاستثمار الإقليمي والدولي لتحقيق التنافسية والقدرة على جذب الاستثمارات للمشروع واحتياجات الدولة المتوقعة من المحاصيل الزراعية والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بطبيعة المشروع وإتاحة فرص عمل بالإضافة إلى تأثير المشروع من الناحية الاقتصادية والنتائج الإجمالية للدولة. كما يجب عدم إغفال الظروف المعيشية والاجتماعية والثقافية بين المناطق المختلفة مثل مناطق الصعيد مما يشير إلى أهمية عدم وجود نموذج موحد أو نمط للمناطق كلها بل نموذج تنموي مرن يتماشى مع طبيعة كل منطقة.

وفي حالة تحقيق هذه الرؤية التنموية، فإن هذا المشروع سيتاح له أن يصبح رمزا للتغير لمستقبل أفضل في مصر عن طريق إعادة التوزيع الجغرافي والربط السليم في المخطط العمراني لمصر بما يحقق تنمية إقليمية متوازنة تحد من المركزية الشديدة لإقليم القاهرة الكبرى والمدن الكبرى بمصر بحيث يكون التوزيع السكاني مرتبطا بالموارد الطبيعية المتاحة في سبيل الارتقاء بنوعية وجودة الحياة داخل المستقرات العمرانية الجديدة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: ماذا تريد أمريكا من الصين؟

موقع اليوم السابع

منذ أن بدأ الترويج لبرنامج الانتخابي في أكتوبر الماضي، وهو يلمح في كل جولاته الانتخابية بموقف أمريكا التجاري مع الصين، واستمرت هذه التلميحات من دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى أن صارت تصريحات مباشرة.

شكك ترامب في ديسمبر الماضي في تصريحاته في سياسة الصين النقدية وتعاملاتها، وهو ما فجر أزمة مع الصين، ودفع الدولة الصينية للرد على هجوم الرئيس الأمريكي سواء من خلال تصريحات رسمية من الرئيس الصيني "شى جين بينغ"، أو المؤسسات الحكومية الصينية، أو من خلال الصحف الصينية التي صارت تصف ترامب وتصريحاته التي هاجم فيها سياسات الصين بـ"عديم الخبرة، والدبلوماسية المبتدئ".

ولكن في ظل هذا الهجوم المتبادل، تزيد التساؤلات حول "هل سيتطور الأمر إلى أن يصل إلى وقوع مواجهة عسكرية بين الدولتين؟"، أم أن زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة مؤخرا ستهدئ من حدة الخلاف، وتساهم في إيجاد حلول وسطية ترضي الطرفين بشأن الموقف التجاري بينهما، هذا ما سيجيب عليه التقرير التالي، من خلال توضيح أسباب الخلاف بين أمريكا والصين والنتائج التي توصل إليها الرئيسيين بعد لقائهما مؤخرا.

وفقا لعدد من التقارير الاقتصادية التي توضح حجم التبادل التجاري بين أمريكا والصين، بلغت قيمة الواردات من الصين لأمريكا خلال العام الماضي 463 مليار دولار، مقابل صادرات 116 مليار دولار، بعجز تجاري وصلت قيمته إلى 347 مليار دولار بنسبة 60% من إجمالي العجز التجاري الأمريكي.

واتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الصين في تصريحات مباشرة بسرقة أمريكا بسبب سياستها التجارية وقال إن الصين تتلاعب في عملتها، إضافة إلى تسببها في خسائر الوظائف بأمريكا في القطاع الصناعي، حيث إن 40% من خسائر الوظائف مرتبط بالواردات من الصين.

وخسرت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 16.9 مليون وظيفة، عام 2000، وفي 2007 تقلص العدد إلى 13.6 مليون وظيفة، وفي عام 2008 بلغ 11.2 مليون وظيفة، وهو ما دفع دونالد ترامب لاقتراح فرض ضرائب على الواردات الصينية بنسبة 45%.

وتريد الولايات المتحدة الأمريكية زيادة صادراتها إلى الصين، وتقليص العجز التجاري البالغ 347 مليار دولار، هذا بحسب ما نشرته قناة "سى أن بي سى عربية"، والتي أكدت في تقرير لها أنه في المقابل تريد الصين من أمريكا عددا من المطالب أهمها تخفيف القيود على صادرات التكنولوجيا المتطورة، وحماية استثماراتها بالولايات.

وبلغت الاستثمارات الصينية منذ عام 2000 بالولايات المتحدة الأمريكية نحو 109 مليارات دولار، منها 45 مليار دولار خلال العام الماضي، توفر فرص عمل ووظائف لنحو 140 ألف شخص، ومقابل حماية هذا الحجم الهائل من الاستثمارات، تريد أمريكا بعض التسهيلات من قبل الدولة الصينية، تتمثل في رفع الحظر على واردات أمريكا من اللحوم، وتسهيل الدخول إلى القطاع المالي من خلال "المستثمرين الأمريكيين، علاوة على خفض الضرائب على واردات السيارات من الولايات إلى الصين.

تعتبر الصين اليوم واحدة من القوى الصاعدة في مختلف المجالات، كما أنها الدولة المرشحة بقوة في الفترة المقبلة لأن تكون المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يدركه العالم جيدا بما فيه أمريكا ورئيسها الذي حاول طوال الفترة الماضية إيجاد العقبات والعراقيل أمام الصين، ولكن بعد تنظيم لقاء أمريكي صيني بين الرئيسيين، بدأت التوقعات تتغير لأفضل، خاصة بعد تصريحات رئيس الصين بأنه "لن يخرج أحد فائزا من حرب تجارية"، مؤكدا على عدم رغبة دولته في أي حرب تجارية مع أمريكا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واتفقا الرئيسان على خطة مدتها 100 يوم لإجراء محادثات ومفاوضات تجارية بين الطرفين، تهدف إلى الحد من العجز التجاري الأمريكي، وزيادة الصادرات الأمريكية إلى الصين، علاوة على تصريحات ترامب بأنه حقق تقدما هائلا على صعيد العلاقات "الأمريكية-الصينية" خلال لقائه مع "بينغ"، وقبوله دعوة الرئيس الصيني لزيارة "بكين"، ومن المقرر أن تتم الزيارة خلال العام الجاري، ولكن لم يتحدد موعدا حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك توترا غير مسبوق حاليا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، وصل إلى تبادل التهديدات بين البلدين باستخدام أسلحة فتاكة، وذلك على خلفية التجارب النووية التي قامت بها كوريا الشمالية خلال الأيام الماضية لتطوير قدراتها في هذا المجال، وهو ما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين تقف الصين حائرة بين مساندة كوريا "حليفها" ضد أمريكا، أم اتخاذ موقف "محايد" لتجنب الدخول في حرب اقتصادية مع الولايات المتحدة، خاصة في ظل ما اتفق عليه الرئيسان الأمريكي والصيني مؤخرا، حول بحث حلول اقتصادية حول التبادل التجاري للبلدين.

التأثير على مصر:

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا، وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر، خاصة عند التصدير، من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلفة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

كذلك فمن الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية، حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام) (موقع مباشر)

أنهت الأسهم الصينية التداولات على ارتفاع هامشي، وسط عمليات جني الأرباح عقب المكاسب القوية للبنوك والشركات خلال الجلسات الثلاث الأخيرة، ورغم الأداء المقبول هذا الأسبوع إلا أن الأسهم الصينية سجلت خسائر شهرية.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.10% إلى 3154 نقطة، لكنه سجل خسائر بنسبة 2.1% خلال إبريل.

ويتوقع محللون ومديرو أصول أن ينهي المؤشر المركب تعاملات عام 2017 عند 3525 نقطة، انخفاضاً من التوقعات السابقة في نهاية ديسمبر بوصول المؤشر إلى 3800 نقطة، بحسب "بلومبرج".

وشهدت التعاملات إقبالا ملحوظا على شراء الأسهم المصرفية بعد النتائج الفصلية الطيبة التي أعلنت مؤخرا من قبل عدد من البنوك.

ومن المقرر أن تغلق بورصات الأسهم والسندات في هونج كونج وشنغهاي وشننتشن يوم الاثنين، احتفالاً بعيد العمال.

وانخفضت الأسهم اليابانية في ختام التداولات للجلسة الثانية على التوالي، بعد صدور مجموعة من البيانات الاقتصادية المتباينة، وقبيل الأسبوع الذهبي الذي يشهد عدة عطلات رسمية.

وفي نهاية الجلسة، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.30% إلى 19196 نقطة، لكنه سجل مكاسب أسبوعية بنحو 3.1%، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.30% إلى 1531 نقطة.

وأظهرت البيانات الصادرة انخفاض الإنتاج الصناعي في اليابان بنسبة 2.1% على أساس شهري خلال مارس/ آذار مقارنة بارتفاع بلغ 3.2% خلال فبراير، فيما أشارت التوقعات إلى تراجع بنسبة 1% فقط.

فيما ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 2.1% في مارس عما كانت عليه قبل عام مقارنة بنمو نسبته 0.2% خلال فبراير/ شباط، بينما توقع محللون ارتفاعا قدره 1.5%.

وكشفت بيانات أخرى عن انخفاض معدل البطالة إلى 2.8% من 2.9%، فيما ارتفعت أسعار المستهلكين -باستثناء الطعام الطازج- بنسبة 0.2% عما كانت عليه قبل عام.

وفي نهاية التعاملات، ارتفع سهم شركة "تينتندو" بنسبة 2.1% إلى 28045 ألف ين، بعدما قالت الشركة إنها حققت صافي دخل بلغ 102.6 مليار ين خلال العام المالي المنتهي في مارس مقارنة بتوقعات أشارت إلى 93.6 مليار ين فقط.

وتراجعت الأسهم الأوروبية يوم الجمعة مع اتجاه المستثمرين لجني الأرباح لكنها حققت أفضل أداء أسبوعي منذ ديسمبر مع هدوء المخاوف السياسية وتوقع الوسطاء لنمو قوي في الأرباح بما يدعم التقييمات.

وأغلق المؤشر ستوكس 600 الأوروبي منخفضا 0.2 بالمئة إلى 387.09 نقطة مواصلا الخسائر التي مني بها في الجلسة السابقة بينما نزل المؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 0.3 بالمئة في حين لم يسجل المؤشر كاك 40 الفرنسي تغيرا يذكر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واختتم مؤشر أسهم الشركات الأوروبية الكبرى الأسبوع مرتفعا 2.5 بالمئة في أقوى أداء أسبوعي له منذ ديسمبر مع تدفق أموال جديدة على أسهم المنطقة بفضل نتائج الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة الفرنسية التي كانت إيجابية للسوق.

وحقق المؤشر مكاسب للشهر الثالث على التوالي وظل قريبا من أعلى مستوى في 20 شهرا والذي سجله يوم الأربعاء .

ومن بين 28 بالمئة من الشركات التي أعلنت نتائجها فاق 71 بالمئة من الشركات التوقعات بينما خالفها 20 بالمئة من تلك الشركات حسبما تظهر بيانات تومسون رويترز.

وانخفضت الأسهم في بورصة وول ستريت يوم الجمعة بعد بيانات أظهرت أن الاقتصاد الأمريكي نما بأبطأ وتيرة في ثلاثة أعوام في الربع الأول وهو ما أعطى للتجار مبررا لاجني الأرباح التي حققوها في الآونة الأخيرة.

وانخفض المؤشر داو جونز الصناعي 40.82 نقطة أو ما يعادل 0.19 بالمئة إلى 20940.51 نقطة في حين تراجع المؤشر ستاندر آند بورز 500 بمقدار 4.58 نقطة أو 0.19 بالمئة إلى 2384.19 نقطة ونزل المؤشر ناسداك المجمع 1.33 نقطة أو 0.02 بالمئة إلى 6047.61 نقطة.

وعلى مدار الأسبوع، ارتفع داو جونز 1.9 بالمئة وستاندر آند بورز 1.5 بالمئة وناسداك 2.3 بالمئة.

وخلال إبريل، زاد داو جونز 1.3 بالمئة وستاندر آند بورز 0.9 بالمئة وقفز ناسداك 2.3 بالمئة.

كما ارتفع الذهب يوم الجمعة مع تعزز اليورو مقابل الدولار بعد تضخم فاق التوقعات في منطقة العملة الموحدة في حين انخفضت أسواق الأسهم العالمية عن مستوياتها القياسية المرتفعة التي سجلتها يوم الأربعاء وسط مخاوف بشأن التجارة العالمية.

وارتفع اليورو صوب أعلى مستوى في خمسة أشهر ونصف الشهر حيث يُنظر إلى البيانات على أنها تضع ضغوطا على البنك المركزي الأوروبي للبدء في تقليص إجراءات التحفيز أوائل يونيو. وأدى ذلك إلى ارتفاع الذهب المسعر بالعملة الأمريكية.

وبحلول الساعة 1842 بتوقيت جرينتش ارتفع السعر الفوري للذهب 0.3 بالمئة إلى 1266.9 دولار للأوقية (الأونصة) متجها صوب اختتام إبريل على ارتفاع نسبته 1.5 بالمئة.

وارتفعت عقود الذهب الأمريكية تسليم يونيو 0.2 بالمئة في التسوية إلى 1268.30 دولار للأوقية.

بيد أن المعدن الأصفر يتجه لتسجيل أكبر خسارة أسبوعية في سبعة أسابيع مع تلاشي المخاوف بشأن كوريا والظهور القوي لمرشح الوسط إيمانويل ماكرون في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة الفرنسية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة 0.1 بالمئة إلى 17.20 دولار للأوقية بعدما هبطت إلى 17.12 دولار للأوقية وهو أدنى مستوى منذ 15 مارس آذار.

وارتفع البلاديوم 1.2 بالمئة إلى 825 دولارا للأوقية بعد أن لامس أعلى مستوى في عامين عند 831.50 دولار للأوقية. والمعدن هو الراجح الوحيد هذا الأسبوع بين المعادن النفيسة ويمضي باتجاه زيادة نسبتها 4.2 بالمئة هذا الأسبوع.

وارتفع البلاتين 0.1 بالمئة إلى 941.50 دولار للأوقية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز إلى أن الأسواق المالية العالمية تتعامل بحذر مع مشروع قانون تخفيض الضرائب الذي تم الإعلان عنه من قبل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي يحتوي على أكبر اقتطاع للضرائب في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية.

ولفت التقرير إلى أن سبب حذر المستثمرين نابع أيضاً من خوفهم بالدرجة الأولى من قدرة ترامب على إقناع الكونغرس، وثانياً لم يكن هناك تفاصيل وتوضيحات قدمت بما أثار التساؤل حول كيفية تعويض العجز الذي سينتج عن هذه الخطوة التي قد تزيد حوالي 7 تريليونات دولار إلى الدين الأميركي على الرغم من حديث وزير الخزانة حول أن تخفيض الضرائب بهذا الحجم سيؤدي إلى حث الشركات على الإنفاق والاستثمار، وبالتالي تحقيق عوائد تفوق العجز المتوقع، وتوليد تريليونات الدولارات، وتنشيط الاقتصاد الوطني.

وأوضح التقرير أن الوضع الحالي للأسواق المالية أصبح متأثراً ومتقلباً بشكل سريع مع المتغيرات والتقلبات التي تحدث على المدى القصير، على سبيل المثال حالة عدم الثبات التي تشهدها برامج ترامب الاقتصادية، فهناك متغيرات يومية تؤثر على مسار هذه البرامج، وتحديداً كما حصل يوم أمس بخصوص اتفاقية نافتا مع المكسيك وكندا، حيث أعلن الرئيس الأميركي في اللحظات الأخيرة التراجع عن قراره الصادر بخصوص إلغاء الاتفاقية، مما أثر مباشرة وبشكل سريع على الأسواق.

من ناحية أخرى تراجعت مؤشرات البورصة المصرية، خلال تعاملات الأسبوع الجاري - التي اقتصر على 4 جلسات فقط، نظراً لعطلة يوم الثلاثاء بمناسبة عيد تحرير سيناء - وسط مبيعات محلية مقابل مشتريات أجنبية وعربية.

وانخفض المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية إيجي إكس 30 خلال الأسبوع الحالي، بنسبة 2.95% خاسراً 380.16 نقطة عند مستوى 12525.69 نقطة.

وبلغت قيمة التداول على أسهم المؤشر الثلاثيني خلال الأسبوع، نحو 2.47 مليار جنيه عبر التداول على 564.3 مليون سهم.

وتراجع سهم البنك التجاري الدولي - مصر، صاحب أكبر وزن نسبي بالمؤشر الرئيسي، خلال الأسبوع بنسبة 4.91% عند سعر 73 جنيه، بقيمة تداول 261.1 مليون جنيه.

وسجلت تعاملات المستثمرين المصريين خلال الأسبوع صافي بيعي بلغ 1.4 مليار جنيه، مقابل صافي شرائي للأجانب والعرب بقيمة 1.17 مليار جنيه و269 مليون جنيه على الترتيب.

واتجهت تعاملات المؤسسات للبيع خلال الأسبوع، بصافي 241.9 مليون جنيه، مقابل مشتريات الأفراد بذات القيمة، واستحوذت المؤسسات على 54.4%، فيما استحوذ الأفراد على 45.6% من إجمالي التعاملات.

واستحوذ المصريون على 67.1% من التعاملات خلال الأسبوع، فيما استحوذ الأجانب على 21.9%، والعرب 11% من إجمالي التعاملات.

وهبط مؤشر إيجي إكس 70 بنسبة 0.68% خلال الأسبوع عند 587.01 نقطة، فيما انخفض مؤشر إيجي إكس 100 بنسبة 1.08% عند مستوى 1351.78 نقطة.

وتتربق البورصة المصرية بدء مناقشة البرلمان لتعديلات قانون سوق المال وقانون الضرائب خلال الفترة القادمة واللذان يعدان أبرز المؤثرات على حركة التداول خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.